١- ذيول وملاحظات (٤)

للمهندس السيد: حاتم غنيم

مقدمة:

هذه مجموعة أخرى من الملاحظات والتعليقات، أتناول فيها ثلاثة من البحوث المنشورة في العدد المزدوج (١١-١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. وقد آثرت أن أقتصر في تعليقاتي على هذه البحوث وحدها، حتى يتسنّى لي أن أوفي ثالثها حقّه من الدراسة والاستقصاء، إذ جاءت ملاحظاتي عليه أطول ممّا قدّرت، ثم إني وجدت أن ما علقته على البحوث الأخرى لم يكن ذا أهميّة تدفعني إلى أن أطيل بذكره هذه الحلقةَ من الذيول والملاحظات، فرأيت، لذلك، أن أكتفي بما أظنّه جديراً بالنشر، وأهمل ما دون ذلك، سائلاً المولى التوفيق فيما أصبو إليه، وأحرص عليه من خدمة لغتنا وتراثنا، والله من وراء القصد.

فيعل أم فعيل:

للأستاذ الشيخ محمد حسن آل ياسين.

بذل الأستاذ الشيخ في بحثه هذا جهداً قميناً بأن ينوّه به؛ فقد جمع جدولاً ذكر فيه ما وجده في معجم لسان العرب من الأسماء التي جاءت على صيغة "فيعِل" مثل جيّد، وسيّد وطيّب. وهو، وإن فاته القليل من هذه الصيغ، مثل:"امرأة ثيِّب"(١)، إلاّ أن ذلك لا يقلّل من قيمة الجدول الذي كاد أن يكون كاملاً. ثم ساق الأستاذ آراء النحويّين في زنة هذا البناء، مرجِّحاً قول الفرّاء، الذي اختار زنة "فَعِيل"، وبهذا يكون أصل "سيّد": "سَـوِيد"، وقس على ذلك ... وقد شرح الفرّاء كيف تحوّلت "سويد" إلى "سيد"، فقال: "وكان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون التي بعدها، فلّما فعلوا ذلك صارت "سيْد" على وزن "فَعْل"، فزادوا ياءً، على الياء ليكمل بناء الحرف"(٢). وفي هذا الكلام أشياء:

أوّلها أن حذف الواو المنقلبة ألفاً يترك "سيْد" على وزن "فَيْل" وليس على وزن "فَعْل"، فالمحذوف عين الفعل لا الياء الزائدة. وثانيها أن زيادة الياء على الياء تجعل "سيّداً" على

(١) جاء في الجدول "بئر ذات ثيّب". والكلمة هنا واويّة الأصل. أما "امرأة ثيّب" فهي يائيّة الأصل.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- العدد المزدوج (١١- ١٢). ص(١٢).

وزن "فيِّل"، لأن الياءين زائدتان، وما سمعنا هذا في وزن آخر في العربيّة. وثالثها أن كثيراً من المفردات التي جاءت مشابهة لـ"سَوِيد"، مثل "قويم" و"طويل" و"سويق" و"عويل"، لم يجر لها ما رأى الفرّاء أنّه جرى لـ"سويد"، ولم يبيّن هو سبب ذلك، وهذا يضعف حجته.

لكل هذا لا يمكننا أن نتفق مع الفرّاء والأستاذ الباحث فيما رأياه في هذا الأمر، ونضمّ صوتّنا إلى سيبويه القائل بأن زنة هذا البناء هو "فَيْعِل"، ولا يضيره أن يكون مشتركاً مع "فعيل" في أنه يجمع على "فَعَلَة" و"فعائل" و"أفعلاء"، أو أنه يجيء بمعنى اسم الفاعل، فكل هذه يمكن أن تكون مشتركة بين الوزنين، كما هي في الحال في أوزان كثيرة مختلفة، جاءت متفقة في أحكام خاصة.

ثم نقول: إن ما ذكره الفرّاء من عدم وجود وزن "فَيْعِل" في اللغة مردود، لأنّ للمعتلّ صيغاً قد يتفرّد بها، مثل: "علة"؛ كهبة وصلة ومقة وزنة، فلا يبعد أن تكون صيغة "فَيْعِل" خاصة بالمعتلّ، كما رأى سيبويه.

وتحيتي وإجلالي إلى الأستاذ الباحث.

مع تحقيق كتب التراث:

للدكتور إبراهيم السامرّائي:

الأستاذ الباحث نقّادة أمين أخذ على نفسه أن يتناول كتب التراث المنشورة، فيعرضها على ميزان التحقيق العلمي السليم، ثم يشيد بالجهود التي هي أهل لذلك، وبيّن ما جاءت به من محاسن، وما حفلت به من فوائد، أو يوضّح عيوب مناهج في التحقيق لم تلتزم القصد فوقعت بين الاختصار المُخِلّ أو الإسهاب المُمِلّ، وهو في كلتا الحالتين لا يغفل عن التنبيه إلى خطأ أو سقاط يجده جديراً بالتصويب، ولا يهمل التعليق على أمر يراه حقيقاً بالتوضيح، يحدوه على ذلك حرصٌ على الوصول بكتب التراث هذه إلى منزلة تمكّن من الانتفاع بها، وهدفه من كل ذلك خدمة لغتنا الشريفة.

وقد عرض – في العدد المزدوج (١١-١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ – إلى كتاب "أخبار أبي القاسم الزجّاجيّ"، فأخذ على المحقق أشياء ذكرها في بحثه، وأهمل "أشياء كثيرة أخرى لم يفطن المحقق إلى صوابها". وكنتُ أثبتُّ في هوامش البحث تعليقات وملاحظات، وعلّقت مثلها على هوامش الكتاب المحقَّق، ثم رغبت في جمعها في هذه الحلقة من الذيول، غير أني رأيت أنها طالت كثيراً، فآثرت أن أفرد لتعليقاتي على الكتاب دراسةً مستقلّة آمل أن أنشرها، وأقتصر هنا على ما يختصّ ببحث الأستاذ الدكتور.

١- يقول الأستاذ الباحث (ص٩٤) معلّقاً على البيت:

(يَرُبُّ) مَعْروفَهُ ويَحْفَظهُ وَإنّما العُرْفُ بالرَّباباتِ

"ليس شيئاً يوحي بالثقة [ما] جعل المحقق يختار الفعل (يربّ)".

وأرى أن لهذا الاختيار ما يبرِّره، ولكن كان من الأفضل أن يذكر المحقِّق اختياره هذا في الحاشية، وليس في النص.

٢- ويقول الأستاذ معلّقاً على قول المصنِّف: "أنشدنا الأخفش في معنى قول سفيان ..."، إنّ المحقِّق "لم يستفد من هذه الجملة في الكتاب، ولا وقف عليها، ولم تدفعه إلى أن يتساءل: ما قول سفيان؟؟ هل المراد البيت الذي أشرنا إليه:

يربّ معروفه ويحفظه

ويعني أن القائل يدعى سفيان، ومن يكون هذا؟".

وأقول: تساؤل الأستاذ الباحث في هذا المجال أجاب عليه النصّ المحقَّق، فسفيان هذا هو سفيان الثوري، كما جاء في حاشية الصفحة (١٧) من الكتاب وقوله الذي أنشد الأخفش بيتاً في معناه، ورد في الصفحة نفسها، وهو: "هذه والله الغنيمة الباردة، من غير تكلّف ارتحال ولا مشقّة تسيار"، يوضّح ذلك البيتُ الذي أنشده الأخفش في هذا المعنى، وسنتطرق إليه تالياً، ولا علاقة لسفيان بالبيت الذي مرّ ذكره، سوى أن قوله الذي أثبتناه آنفاً يحمل نفس المعنى.

٣- ويعلّق الأستاذ الباحث (ص٩٦) على البيت الذي أنشده الأخفش:

الخافِضُ المُقيمُ (وما) شَدَّ بِعِيسٍ رَحْلاً ولا قَتَبَا

مصححاً كلمة "عيسٍ" إلى "عَنْس"، وهذا هو الصواب. ولكنّه لم يتطرق إلى اختلال البيت ولا إلى محاولة المحقِّق تقويمَه بإضافة "الرافع" بين "الخافض" و"المقيم"، فيستقيم له الوزن ولكن لا يستقيم المعنى، مما يدل على أن المحقِّق لم يدرك المقصودَ من البيت. وكنت رأيتُ أنا: "الغانم الخافض المقيم ..."، ثم وقَعْتُ على البيت في "الأغاني"[١] ضمن قصيدة لابن عبدل الأسدي من (١١) بيتاً، وروايته هناك:

قَدْ يُرْزَقُ الخافِضُ المُقيمُ وَما شَدَّ بِعَنْسٍ رَحْلاً ولا قَتَبَا

وورد بنفس الرواية في "الحماسة"[٢] و"معجم الأدباء"[٣]. وجاء في "تاريخ الخلفاء"[٤]: "شدّ بِعِيسٍ"، ونسبت في هذه المصادر إلى ابن عبدل أيضاً. وفي "نور القبس"[٥] وردت الأبيات منسوبة إلى ابن عبدل أو الراعي، وجاءت الرواية في "شدّ لعنسٍ". وقد أفاد السيد "راينهارت فايبرت" فيما جمعُه من "ديوان الراعي النميري"[٦] أنها مما نسب إلى الراعي خطأ. ورواها هناك: "شدّ بعيس". ووجدت البيت منسوباً إلى الراعي كذلك في "ديوان المعاني"[٧]، ورواية البيت فيه:

---

(١) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. طبعة دار الثقافة- بيروت. ج(١٦) ص(١٥٥).

(٢) شرح الحماسة للمرزوقي – تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – الطبعة الثانية، ص (١٢٠٦).

(٣) معجم الأدباء، لياقوت. طبعة الدكتور أحمد فريد الرفاعي – مطبوعات دار المأمون. ج(١٠) ص(٢٣٨).

(٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة المدني- الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٣. ص(٣١٨).

(٥) نور القبس المختصر من المقتبس – للمرزباني اختصار الحافظ اليغموري. تحقيق رودلف زلهايم سنة ١٩٦٤، ص(١٠١).

(٦) ديوان الراعي النميري. جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، نشر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت سنة ١٩٨٠. ص(٣٠١).

(٧) ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، نشر مكتبة القدسي- القاهرة، سنة ١٣٥٣هـ. ج(١) ص(١٢).

قَدْ يُرْزَقُ الخافِضُ المُقيمُ وَما شَدَّ بِعَيشٍ رحلاً ولا قَتَبا

وهذا تصحيف كما ترى. وهو للراعي كذلك في "طبقات النحويين"[١] برواية:

قَدْ يُدْرِكُ الخافض المقيم وما شد لعنس رحلاً ولا قتبا

وتفرّد "مجالس العلماء"[٢] بنسبة البيت إلى عروة (المدني) وجاءت الرواية فيه: "شدّ لِعَنْسٍ". والبيت في "شرح نهج البلاغة"[٣] دون نسبة، برواية:

قَدْ يُرْزَقُ العاجِزُ الضَّعيفُ وَما شَدَّ بِكُورٍ رَحْلاً ولا قَتَبا

فهذه عشرة مصادر – من ضمنها الأغاني والحماسة – ذكرت البيت الذي لم يعثر عليه المحقِّق في المظانّ التي رجع اليها!

٤– ويذكر الأستاذ الباحث (ص٩٨) البيت التالي الذي ورد في الصفحة (٢٢) من النصّ المحقق:

الحصن إذْ قالوا تأَيَّيْتِهِ مِنْ حَثْيِكِ التُّرْبَ على الرّاكبِ

وصدرُ البيت – كما جاء – لا وجه له.

وهو في "اللسان" (حثا) و(أيا) برواية:

"الحصن أدنى لو تآييته". فاذا قارنّا ما ورد في اللسان بما جاء في النصّ المحقق، رجح عندنا أن تكون الرواية: "الحصن أوقى لو تآييته".

٥– ويحاول الأستاذ الباحث تقويم النص الذي جاء شرحاً للبيت السابق في الصفحة نفسها من الكتاب، وهو: "قال الزجّاجيّ: يقال حثا فلان التراب يحثو حثواً، وحثى يحثي حثياً بالمدّ قصدت وتعمدت، وتأييت بالقصر والتشديد إذا توقفت وتحبست"، فيقول: إن الصوابَ يجب أن يكون: "يُقال حثا فلان التُّرابَ يحثو حثواً، وحثى يحثي حثياً بالياء، وتأَيَّيْت قصدت وتعمّدت بالقَصْر والتشديد، وتأيَّيْت اذا توقّفت وتحبّست". والنص لا يحتمل كلَّ هذا.

فإذا رجعنا إلى "لسان العرب" (أيا) وجدناه يشير إلى أن البيت السابق يُروى بالمد وبالقصر، وهذا يقودنا إلى إدراك أن النص هنا يجب أن يكون: "يقال حثا فلان التراب يحثو حثواً، وحثى يحثي حثياً، [وتآييت] بالمدّ

(١) طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣. ص(٥٩).

(٢) مجالس العلماء: للزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون – الكويت ١٩٦٢. ص(٢٠٠).

(٣) شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة الثانية ٦٥- ١٩٦٧. ج(١٨) ص(٦٠).

قَصَدت وتعمّدت، وتأيَّيت بالقصر والتشديد إذا توقَّفْت وتحبَّسْت"، وهكذا يستقيم النص بإضافة كلمة واحدة سقطت، دون اللجوء إلى إعادة ترتيب كلمات النص وفقراته، وتغيير شيء منها، كما فعل الأستاذ.

٦- ويذكر الأستاذ الباحث (ص١٠٠) ما علّق به المحقق على أبيات رآها ثعلب بخط الموصليّ، من أنها مما أخلّ بها ديوانه، كما أنه لم يَعْثُرْ على نسبتها إلى قائلها، فيقول: "ليس ثابتاً أن الذي أنشده ثعلب مما رآه بخطّ الموصليّ هو للموصليّ ... ويجوز أن تكون الأبيات مما اختارها للغناء ...".

وأقول: أغلب الظنّ أنّ هذا ما أراده المحقِّق فعلاً، وإن خانه التعبير فقال: "مما أخل بها ديوانه" بدلاً من أن يقول: أنها ليست في ديوانه. يدلنا على ذلك قوله إنّه لم يعثر على نسبتها إلى قائلها في المظانّ التي رجع إليها، وهذا يفيد عدم تأكده من نسبتها إلى الموصليّ. على أن هذه الأبيات ليست للموصليّ البتّة، فقد نسبت إلى منقذ بن عبدالرحمن بن زياد الهلاليّ في كل من "المرزبانيّ"[١] و"شرح الحماسة للتبريزي"[٢]، و"شرحها للمرزوقيّ"[٣]، و"الخالديَّيْن"[٤] و"الحماسة البَصْريّة"[٥]، وفي هوامش الأخيرتين، نقلاً عن "مقطَّعات مراثي العرب لابن الأعرابي"، ذُكِرَ أن الأبيات لخالد بن سحل(؟؟). فهذه نسبتها في المظانّ، وسنعود فنتطرّق إلى ما في هذه الأبيات من أخطاء، في دراستنا للكتاب، إن شاء الله.

٧- ويورد الأستاذ السامرّائي (١٠١) النصَّ الذي جاء في ص(٤٧) من الكتاب وهو:

"أخبرنا الأخفش قال: حدّثنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال: غصصت أبو بكر بن عيّاش، وكان رجل من قريش يرمى بشرب الخمر، فقال له أبو بكر بن عيّاش: زعموا أن نبيّاً يحلّ الخمر. فقال له القرشي: إذن لا تؤمن به حتى يبرئ الأكمه والأبرص". ثم يعلق الأستاذ عليه فيقول: "لم يشعر المحقِّق أنّ النصّ غيرَ مستقيم، وأنّه لا يتَّجِهُ فيه شيء من معنى.

---

(١) معجم الشعراء للمرزباني. تحقيق عبدالستار أحمد فراج. دار إحياء الكتب العربية سنة١٩٦٠. ص(٣٣٠).

(٢) شرح حماسة أبي تمام للتبريزي. طبعة بولاق ١٢٩٦ هـ. ج(٣) ص(٤٨).

(٣) ص(١٠٥٢).

(٤) الأشباه والنظائر للخالديين، تحقيق السيد محمد يوسف. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. الجزء الأول سنة ١٩٥٨، الجزء الثاني ١٩٦٥. ج(٢) ص(٣٢٧).

(٥) الحماسة البصرية لصدر الدين البصري – تحقيق مختار الدين أحمد – دائرة المعارف العثمانية ١٩٦٤. ج(١) ص(٢٢٩).

ولا بد أن يكون الكلام بعد قوله: (غصصت) خبراً آخر رواه أبو بكر بن عيّاش ... إلخ.".

وأنا أستميح الأستاذَ العذر في أن أخالفه الرأي هنا فأقول: قد جاء الخبر كاملاً، وهو عن أبي بكر بن عيّاش، وليس بروايته. ولكن الخبر عرض له في الطباعة سقوط السطر الأول منه (وينتهي عند قوله: غصصت)، في حين حلّ مكانه السطر الأول من الخبر التالي، فجاء مكرراً، هنا وفي موقعه الصحيح تالياً، ولا لوم على المحقق في ذلك. وأنا ذاكر فيما يلي ما قادني إلى هذا الاستنتاج:

جاء في "معجم الأدباء" لياقوت[1]: "وحدّث المدائني قال: كان أبو بكر بن عيّاش أبرص، وكان رجل من قريش يرمى بشرب الخمر، فقال له أبو بكر بن عيّاش يداعبه: زعموا أن نبيّاً قد بعث بحلّ الخمر. فقال له القرشي: إذن لا أومن به حتى يبرئ الأكمه والأبرص".

فرواية الخبر، إذن، عن المدائنيّ. والزجاجيّ يروي عن المدائنيّ عن طريق المبرّد، إما نقلاً عن الأخفش – كما جاء في ص(١٦٦) من الكتاب – أو نقلاً عن الزجّاج – كما في ص (٨١)-. والأرجح هنا أن الرواية كانت عن طريق الأخفش، لسببين: الأول يتلخص في أن فهرس الأعلام في الكتاب لم يشر إلى ورود اسم الزجّاج في ص (٤٧)- حيث النص –، والثاني أن المنطق يرجّح حدوث الاستبدال في السطرين بسبب التشابه في ابتدائهما. وهكذا يمكننا أن نصل إلى أنّ النصّ ينبغي أن يكون:

"[أخبرنا الأخفش قال: حدثنا المبرِّد عن المدائنيّ قال: كان] أبو بكر بن عياش [أبرص]، وكان رجل من قريش ... إلخ ..."، وبهذا يصح النص.

وعلينا أن نبيّن أيضاً لم رجّحنا أن رواية الخبر عند الزجّاجيّ كانت عن طريق المبرّد والميداني، وليس عن طريق أخرى، فنقول: جاء في فهرس الأعلام، الذي ذيّل المحقِّق به الكتاب، ذكر المدائنيّ والمبّرد في ص (٤٧) حيث النصّ، ولكنّهما لم يردا في تلك الصفحة البتّة، مما يوحي أنّ مكانهما في الجزء الساقط من الخبر.

٨- ويورد الأستاذ الباحث بيتين من قصيدة جاءت في ص(٥٥) من الكتاب، ويعلّق على البيت الأول منهما وهو:

ذَكَّرَني عارِضَيْ بَناتٍ تِلْكَ التي سادَتِ الواني

(١) معجم الأدباء: لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون سنة ٣٦- ١٩٣٨. ج(٧) ص(١٠٦).

فيقول: "لابد أن يكون الصواب: سادت الغواني"، وأضيف: والأرجح أن الصواب أيضاً: عارضي بنان، بالنون.

كما يهمل الأستاذ ذكر ملاحظات عدّة على أبيات أخرى من القصيدة، سنوردها في دراستنا الخاصة بالكتاب المحقَّق، إن شاء الله.

٩- ويعلق الأستاذ على "أبي نجدة" الذي جاء في الصفحة (٥٥) ضمن الرواة، فيذكر أنّ "نزهة الألباء" و"إنباه الرواة" ينصّان على أن ثعلب يروي عن "ابن نجدة"، وأضيف إلى ذلك أنه ورد في ص (١٦٠) من الكتاب "ابن نجدة"، ولم يلفت الاختلاف هذا نظر المحقق.

١٠- ويقول الباحث: "وجاء في الصفحة ٨٣ قول المصنِّف: ... فرأى جارية كأنها مهرة عربيّة حولها جوارٍ يفدّينها ويحلفن برأسها ..."، ثم يذكر أن الحلف بالرأس أسلوب فصيح قديم، أكثر ما نجده الآن في العاميّة العراقيّة.

وأقول: هذا التعبير ليس قصراً على العاميّة العراقيّة وحدها، فهو في غيرها أيضاً، كالعاميّة الأردنيّة مثلا. قال عرار شاعر الأردن:

وَحياةِ راسِك والحياةُ عَزيزةٌ لولا الكتافُ وخشيةُ التَّسْجين
لَحَرَقْتُ دينَ أبيهمُ من زُمْرَةٍ حَرقوا بتَرْشاقِ الحِجارةِ ديني

ثم أقول: لم يرد النص في الصفحة (٨٣) من الكتاب، بل في الصفحة (٨٥).

١١- ويذكر الأستاذ الباحث أن الصواب في رواية البيت:

وكما أشياء تَشْرِيها بمالٍ فإنْ نفقت فأَكْسَدُ ما تَكونُ

ما ورد في "اللسان" وأشار إليه المحقق في الحاشية: "فما أشياء"... وأغفل الإشارة إلى أن المحقق ذكر، خطأ، أن البيت من الرَّمَل، وهو من الوافر.

١٢- ويصحح الأستاذ الباحث نسب نابيء بن ظبيان أحد بني عايش بن مالك، فيقول إن الصواب: أحد بني عائش. وكذلك هو. لكنه لا يصحح اسم أبي الرجل، وهو نابيء بن [زياد] بن ظبيان، كما لا يصحح بقية نَسَبِه: "أحد بني عايش بن مالك بن قيس بن ثعلبة"، والصواب: "أحد بني عائش بن مالك بن تيم اللات (أو تيم الله) بن

ثعلبة". كذلك هو في "جمهرة أنساب العرب"[١]، و"الكامل"[٢] و"أنساب الأشراف"[٣].

١٣- ويعلّق الأستاذ السامرّائي على قول المصنِّف الذي جاء في ص (٩٣) من الكتاب:
"فاستجار بسليمان بن سعيد بن الصمر بن سعيد بن الجلندى"، فيؤكدان الصواب هو "الغمر" بالغين المعجمة، دون أن يذكر ما يبرّر اختياره هذا من ضمن الاحتمالات الكثيرة، كالصمّة مثلاً. على أنني وقعت على الخبر بكامله في "معجم البلدان"[٤] وفيه: "فاستجار بسليمان بن سعيد بن الصقر بن الجلندى".

بقي أن أنبّه على أن ابن الأثير، في "الكامل"[٥]، ذكر أن الذي لجأ إليه عبيد الله بن زياد بن ظبيان، ظبيان، فأطعمه بطيخة مسمومة، هو سعيد بن عياذ بن الجلندى. ونحن نعرف عبّاد بن الجلندى أخا جيفر بن الجلندى، وكانا ملكين على عُمان أيام رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فأرسل إليهما عمرو بن العاص يدعوهما إلى الإسلام، فأسلما[٦]. فلعلّ عياذاً هذا تصحيف، والصواب عبّاد.

١٤- ويصحح الأستاذ النصّ الذي جاء في الصفحة نفسها من الكتاب: "النوح جمع نائحة، وهو مصدر ينيح (كذا) للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ..."، فيقول: والصواب: "وهو مصدر ناح ينوح ..."، ولست أرى ما رأى الأستاذ، فإن تصحيح كلمة بكلمتين غير مقبول إلا عندما لا يكون عنه منتدح، علاوة على أن ما اقترحه الأستاذ يُشعر أن في الجملة، بوضعها الأخير، نقصاً. ولعلّ الصوابَ: "وهو مصدر يجيء للواحد والاثنين ..."، أو أية كلمة أخرى تفيد معنى قريباً من ذلك، ورسم حروفها أقرب إلى ما جاء في النص.

---

(١) جمهرة أنساب العرب: لابن حزم، تحقيق عبدالسلام هارون. مطبعة دار المعارف سنة ١٩٦٢. ص(٣١٥).
(٢) الكامل: للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته. مطبعة نهضة مصر. ج(٤) ص(٤٥).
(٣) أنساب الأشراف – للبلاذري. تحقيق غويتين – مطبعة الجامعة العبرية – القدس. ج(٥) ص(٢٨٤).
(٤) معجم البلدان: لياقوت الحموي، نشر دار صادر ودار بيروت سنة ١٩٥٧. ج(٥) ص(١٢٨)- (مسكن).
(٥) الكامل: لابن الأثير، طبعة دار صادر – بيروت. ج(٤) ص(٣٨٥).
(٦) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة- لابن حجر- مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ هـ. ج(١) ص(٢٦٤).

١٥- ويقول الأستاذ معلّقاً على النص الذي جاء في الصفحة نفسها: "فأخرج فعله على التوكيد حملاً على لفظ نَوْح"، إنه لا معنى للتوكيد، والصحيح: الإفراد. والصواب ما ذكر الأستاذ لولا عدم تقارب رسم الحروف في الكلمتين، فما أظن كلمة "التوكيد" يمكن أن تكون تصحيفاً للإفراد، ولربما كانت مصحفة عن "التوحيد".

١٦- ويصحح الأستاذ السامرّائي البيت الذي ورد في ص(١٠٠) من النص:

أباكِيَةٌ رزئت أنْ أتاها أمْ يَكونَ لَها اصْطِبارُ

فيشير إلى اختلال الوزن ويقترح "رزئت إذا أتاها"، وبهذا يستقيم الوزن. وأقول: لكنّ المعنى لا يستقيم. وواضح أن "رزئت" هذه اسم فتاة.

وكُنت رأيت أنها قد تكون مصحّفة عن "زُرَيْنب" مثلاً، ثم وجدتها في "شرح نهج البلاغة" – ج(١١) ص(١٥٨)، وج(١٨) ص(٣٢٤) – "رُدَيْنَة". وهكذا يصح الوزن والمعنى.

١٧- ويجيء الأستاذ الباحث بالنص الذي ورد في ص (١٠٨) من الكتاب مصححاً على النحو التالي: "اعلم أنّ الذي، ومن، وما، وأيّا، والألف واللام، أسماء ناقصة في الخبر لا تتم إلا بصلة وعائد، وهي غير معربة، إلا أيّا وحدها فإنها معربة"، ثم يقول: فالكلام على إعراب هذه الأدوات الموصولة ما عدا أيّا. وهذا سبقُ قلمٍ صوابه: فالكلام على نفي إعراب هذه الأدوات الموصولة ما عدا أيّا.

١٨- ويورد الأستاذ شيئاً مما جاء في ص (١١٠) من الكتاب، مصوِّباً ما احتاج إلى تصويب، ولكنه يقف عند هذه الجملة: "ثم نفضها فتملأ (حلساء) ماء"، فيقول: ولا أدري ما وجه "حلساء" هذه. وأقول: لعلّها "جُلساءه".

١٩- ويذكر الأستاذ الباحث أنّ ما جاء في النصّ – ص(١١١) من الكتاب-: "وأما قوله: غدا في أصْدَةٍ خَلَقٍ" يشير إلى أن الأصدة وردت في شعر أو نثر، ولا وجود لشيء من هذا، وهذا يعني أن شيئاً سقط من كلام المصنِّف، ولم ينبّه المحقِّق على هذا القطع والخرم.

وأقول: لا قطع ولا خرم هناك. وكيف يكون ذلك وقد ورد في الصفحة نفسها البيت التالي:

مِثْلَ البُرامِ غَدا في أُصْدَةٍ خَلَقٍ لَمْ يَسْتَعِنْ وَحَوامي المَوْتِ تَعْشاهُ

٢٠- ويورد الأستاذ الباحث نصّاً جاء في ص (١١٧) من الكتاب كما يلي:

"وما طل فلان القول: إذا كمل بعضه على بعض، وتماطل الجواد: إذا رأب بعضه بعضاً ..."، ثم يحاول تقويم ميله، فيبدل "كمل" بـ"حمل"، ثم يقف عند كلمة "رأب" فيقول: "وليس من وجه للفعل رأب في هذا المكان، فهي من عبث الناسخ، ولا بدّ أن يكون الصواب مادة غريبة لم تشر إليها المعجمات ..."، وليس بذاك، فالنّص واضح بيّن التصحيف وإن لم يهتد الأستاذ السامرّائي إلى تقويمه. وصوابه: "وعاظل فلان القول: إذا حمل بعضه على بعض، وتعاظل الجراد: إذا ركب بعضه بعضاً ...".

٢١- ويشير الأستاذ السامرّائي، في معرض تعليقه على قصيدة وردت في ص(١١٩) من الكتاب، إلى ما جاء في أوّلها: "يا أيها الحاكم بل سائل سراة بني جرم فإنهم سيخبرونك بالجالي من الخبر"، فيقول: "والذي أراه أن قول الرجل: (يا أيها الحاكم بل) جزء من بيت سقط أكثره ... إلخ"، ولا أرى رأيه، فليس لهذه الجملة من الإيقاع ما يوحي أنها جزء من بيت من البحر البسيط، وأظنها جملة نثريّة قدّم بها قائلها لقصيدته.

ثم يصحح الأستاذ كلمة (بالجالي) فيستعيض عنها (بالجائي)، وهذا مجانب للصواب. فالكلمة في البيت هي كما وردت في النص، وقد جاء شرحها في ص (١٢٠) من الكتاب: "الجالي من الخبر: الواضح".

كما يذكر الأستاذ أن الزوجة شكت زوجها إلى علي بن أبي طالب (ر)، والصحيح أنها شكته إلى شريح القاضي.

٢٢- ويحاول الأستاذ تقويم البيت الثالث من القصيدة سالفة الذكر، وقد ورد في النص على الشكل التالي:

للجارِ والضَّيْفِ والمُعْتَمِرِّ قَدْ عملوا في لَيْلَةٍ تنبع السعّان بالخصرِ

فيؤكد أن العجز يجب أن يكون: "في ليلة تلسع السغبان بالخَصَرِ".

ولكن ما جاء في شرح القصيدة (ص١٢٠) يذكر: والسعّان: الرمح الباردة. وهذا لا يؤيد ما رآه الأستاذ. ولعل صواب ما جاء في ص (١٢٠) مصحّفاً هو: "والسفّان: الريح الباردة"، هكذا بالفاء في الأولى، والياء في الثانية. وهكذا يكون صواب البيت:

للجارِ والضَّيْفِ والمُعْتَمِرِّ قَدْ عملوا في لَيْلَةٍ تُتْبِعُ السَّفّانَ بالخَصَرِ

٢٣- ويصحح الأستاذ الباحث شيئاً من النص الذي ورد في ص (١٢١) من الكتاب:

"فهل لكم أن تدعز فيه بباقي تطيّشنا"، فيقول: "والصواب: فهل لكم أن نوغل فيه ..."، ولكنه يترك "تطيّشنا" كما جاءت فلا يصححها. وصوابها "تَطِيشِنا" كما جاء في الشرح، آخر ص(١٢٣) من الكتاب: "والنّطيش: الحركة، ومنه قولهم: نطشان".

٢٤- ويصحح الأستاذ ما جاء في ص (١٢٣) من الكتاب من شرح للحضيرة بالجمهة فيقول: "والصواب أن الحضيرة الجماعة كما يدل على ذلك قول أبي ذؤيب ...". وأرى أن الكلمة مصحّفة عن "الجمهرة" وليس "الجماعة".

كما أن البيت المستشهد به ليس لأبي ذؤيب، بل للجهنيّة أخت سعد، كما ذكر المحقِّق في حاشيته.

٢٥- ويصوب الأستاذ اسم الشاعر هُدبة بن الخشرم، إذ جاء في ص(١٣٠) من الكتاب: "ابن الخشوم"، ثم يقول: وهو شاعر جاهليّ.

وأقول: هدبة بن الخشرم شاعر إسلاميّ ما أراه أدرك الجاهليّة طفلاً بله شاعراً. فقد قتل بعد سنة ٥٤هـ وكان شابّاً[1].

٢٦- ويعلّق الأستاذ السامرّائي على النصّ الذي جاء في ص(١٤٤) من الكتاب "وفرض العطيّة وحيا الفيء"، فيقول: "والصواب: وجبا الفيء".

ومع أن للجباية وجهاً حسناً هنا، إلا أنني أظن صواب النصّ: "وحبا الفيء" لأن الحديث جاء في معرض العطيّة، كما أن "جبى" فعل يائيٌّ لا يجوز رسمه بالألف القائمة.

٢٧- ويذكر الأستاذ ما جاء في ص(١٩٦) من الكتاب، في خبر طويل لأحد الأعراب، والصواب أن الخبر الذي ذكره كان لهاشم بن عبد مناف.

وخطبته هذه "الحكيمة" وشرحها توجد ضمن مجموع بخط محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، ورقمه ٦ لغة ش، بدار الكتب المصريّة، وكان على محقِّق الكتاب الرجوع إليها لتصحيح الأوهام الكثيرة التي عجّ بها النصّ المحقَّق، فجعلت الانتفاع به عسيراً.

وينهي الأستاذ السامرّائي بحثه بالدعوة الى إعادة تحقيق الكتاب، وهو أمر ربما كان من الممكن تفاديه لو تفضّل الأستاذ وتتبّع ما بقي من الأشياء الكثيرة التي لم يفطن المحقِّق إلى

(١) انظر: شعر هدبة بن الخشرم العذري – تحقيق وجمع يحيى الجبوري- مطبعة وزارة الثقافة- دمشق سنة ١٩٧٦. ص(٢٢).

صوابها، وما اكتفى بهذا القدر من التعليق والتصويب والاستدراك. ولا أقول هذا مستهيناً بما يحتاجه الأمر من جَهد، ولكنّ الإنسان طمّاع بطبعه، رغّاب في الاستزادة من الخير.

وللأستاذ الكبير تحيّة إكبار وإجلال تليق به وبجهوده المثمرة في خدمة لغتنا وتراثنا.

وقفة مع معجم الشعراء في لسان العرب:

للدكتور حنا جميل حداد.

أرى لزاماً عليّ، قبل ان أشرع في إبداء ملاحظاتي على مقال الأستاذ الدكتور أن أتناول كتاب "معجم الشعراء في لسان العرب" بالتعليق. فالكتاب، كما ذكر في مقدمته، دراسة نال بها معدّها درجة جامعيّة عليا، وهذا يدفع الى توقُّع دراسة كاملة لشعراء لسان العرب، يتناول فيها صاحبها المجهولين قبل المعروفين، سواء أَوَقَعَ على تراجم لهم أم لم يقع، ويصحّح – ما أمكن– من أسمائهم، مرجّحاً ما يراه خليقاً بالترجيح، رافضاً ما يجده حقيقاً بالرفض. وسأعطي مثلاً على ذلك أحد الشعراء الذين أورد صاحب اللسان لهم أبياتاً عدّة، وهو شاعر مرّ ذكره في الصفحة (٢٥٢) من الكتاب، ودعاه المصنِّف: "ابن العارم الكلابيّ"، ثم أشار الى أن ابن منظور سماه تارة "العارم" وتارة "أبو العارم" – اقرأ: أبا العارم– والاسم واحد. ثم أتبع ترجمته بأخرى صاحبها "أبو عازب الكلابيّ" فجعلهما شخصين. ولو تدبّر الأستاذ المصنف أمر هذا الشاعر والشواهد التي وردت له في اللسان، لوجد ما يلي:

اللسان (مور): أبو عامر الكلابي. الشاهد:

لَقَدْ عَلِمَ الذِّئْبُ الذي كانَ عادِياً على النّاس أني مائرُ السَّهْمِ نازعُ

(عدا): أبو عارم الكلابي. والشاهد نفسه.

(بلقع): العارم والشاهد:

تَسَدّى بِلَيْلٍ يَبْتَغيني وَصِبْيَتي لِيَأكُلَنـــي والأرْضُ قَفْـــرٌ بَلاقـــعُ

(حبك): أبو العارم. والشاهد:

فَهَيّأْتُ حَشْراً كالشِّهابِ يَسوقُه مُمَرٌّ حَبِيكٌ عاوَنَتْهُ الأشاجِعُ

(شعر): أبو عازب الكلابي. والشاهد:

فَأَشْعَرْتُهُ تَحْتَ الظَّلامِ وَبَيْنَنا مِنَ الخَطَرِ المَنْضُودِ في العَيْنِ ناقِعُ

(يفع): أبو العارم الكلابي. والشاهد نفسه مع قراءة (يافع) بدلاً من (ناقع).

(يتم): أبو العارم الكلابي. والشاهد:

فَبِتُّ أَشَوّي صِبْيَتي وَحَليلَتي طَرَياً، وَجَرْوُ الذِّئْبِ يَتْمانُ جائعُ

(شبع): أبو عارم الكلابي. والشاهد:

فَبِتْنا شباعى آمنينَ مِنَ الرّدى وبالأمْنِ قِدْماً تَطْمَئِنُّ المضاجعُ

فالناظر في هذه الأبيات يعرف أنها من قصيدة واحدة، وأن "أبا عازب" و"أبا عامر" تصحيف "أبي عارم"، إذ جاء اسمه هكذا في أربعة مواضع فيما سبق، وكذلك في اللسان (فجج) و(سَجس)، مما يرجح أن يكون اسمه أبا العارم، وليس كما اختار الأستاذ. وكان على المصنِّف ألاّ يكتفيَ بهذا، بل ينظر في المصادر علّه يقع على شعر له يؤكدّ صحة ما اختار، فتصبح ترجمة هذا الشاعر كما يلي:

٦١١- أبو العارم الكلابي:

(وقد سماه ابن منظور: العارم، وابن العارم، [وأبا عازب، وأبا عامر]، والاسم واحد).

٨ أبيات (صوابها: ١١ بيتاً، على اعتبار أن شطر الرجز بيت).

فجج- [شعر]- مور- سجس- بلقع- شبع- يفع- حبك- يتم- عدا.

مصادر ترجمته: من المجاهيل. له أبيات في "أخبار أبي القاسم الزجّاجيّ" – ص(١٠٠) – و"شرح نهج البلاغة" – ج(١١) ص(١٥٨)- وبيت في "التنبيهات" – ص(٢٦٥)-.

وأنا أعترف بأن هذا العمل كان سيزيد من الجهد المبذول في الدراسة – على ضخامته-، ولكنني أظنّه ضرورياً في رسالة جامعيّة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. وكان على المصنِّف ألاّ يكتفي بتقديم ما اعتاد واضعو الفهارس أن يقدّموه، بل يُلْزِمَ نفسَه بإجراء دِراساتٍ تضيف فوائد أخرى تتعدّى مجرّد الفهرسة.

ولا شك أن إنجازاً ضخماً كهذا الذي قدّمَهُ المصنِّف لا يمكن أن يخلوَ من هنات تعلق به. وكان أن تَصدّى لتتبُّعِ هذه الهنات الأستاذ الدكتور حدّاد، فكانت حصيلة ذلك بحثه الممتع القيِّم الذي نشره في مجلة المجمع. وأكاد أجزم أنّ هذا البحث لا يمكن أن يكون نتيجة نظر سويعات في "اللسان"-

كما ذكر الأستاذ الباحث، مؤثراً التواضع – فإن ما جاء فيه يدلّ على مدى الجهد الذي حمل الأستاذ نفسه عليه، حتى جاء بحثه غنيّاً كما شاء له، مفيداً كما ينبغي أن يكون. وما سأذكره من ملاحظات نزرة لا يقلل من قيمة البحث، بل يؤكّد جِدِّيَّته وشمولَه.

جاء في الصفحة (١١٦): "غير أن الملاحظ في هذه المعاجم – سواء المرتب منها بحسب باب الجذر وفصله، كاللسان، أو بحسب ترتيب الحروف وتسلسلها، كالأساس، والتاج، وغيرهما–..."، وأقول: التاج مرتب حسب باب الجذر وفصله، كاللسان، وليس كما ذكر الأستاذ.

وجاء في الصفحة نفسها: "أما فهرست هذه الشواهد وترتيبها ..."، كما تكرر الاستعمال نفسه في ص(١٣٣)، حيث ورد فيها: "... ولا أن ينكر على المصنِّف جهده المبذول وأناته في فهرست هذا المعجم ..."، والصواب" "فهرسة" كما لا يخفى.

ويسرد الأستاذ الباحث – ص(١١٨– ١١٩)– "بعض ما فات المصنِّفَ إثباتُهم من الشعراء وأصحاب الشواهد"، فجاء بينهم:

أ: ربيعة بن جحدال اللحياني: (اللسان(عضه). ولم يرد لربيعة هذا أي ذكر ضمن الجذر (عضه) في اللسان، مع أن الباحث أشار الى مجيئه هناك، وإنما ورد في (عزه)، كما ذكر المصنِّف، إذ أتى به ضمن الترجمة [٣٧٩] مصحِّحاً اسم الشاعر. فهو ربيعة بن جحدر اللحياني الهذلي. والشاهد المذكور في اللسان (عزه) ورد أيضاً في "شرح أشعار الهذليين"– ص(٦٤٤)–.

ب: الطماحي: اللسان (قنا): أورده المصنف في الترجمة [٤٣٧] باسم (زياد الطماحي)، وهو وإن أغفل ذكر الجذر (قنا) فقد ذكر الجذر (دلنظ)، حيث جاء ضمنه شطرا الرجز المذكوران تحت الجذر (قنا). فالطماحي إذن ليس من المستدرك.

جـ: غاوي بن ظالم السلمي: اللسان (ثعلب): ورد في الترجمة [٣٦٧] تحت اسم (راشد بن عبد ربه)، فهما واحد، وهذا مما يستدرك على كلّ من المصنِّف والمعلّق، وانظر "الإصابة" – ج(١) ص(٤٩٥)–. على أن المصنِّف لم يورد الجذر (ثعلب) ضمن ما ذكر في الترجمة [٣٦٧].

د: البعيث بن عمرو بن مرّة بن ودّ اليشكري: اللسان (مزن): أخطأ المصنِّف إذ أدرجه تحت الترجمة [١٣٠]، وهي للبعيث المجاشعي كما نبّه الأستاذ الباحث. على أنّ وهماً في طبعتي اللسان قاد الأستاذ حداد إلى الظّن أن اسم الشاعر المستدرك: البعيث، والصواب: النعيت، كما جاء في "المؤتلف"- ص(١٧٣)- وأورد له الآمديّ هناك الأبيات الثلاثة التي جاءت في اللسان (مزن).

هـ: جحدر اليماني: اللسان (ونى): هو لا شك غير جحدر بن ضبيعة الذي ذكره المصنف في الترجمة [١٦٩]، فأخطأ إذ خلطه بجحدر بن مالك اللص. فذاك جحدر بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، ولا (مالك) في آبائه، وهو جاهلي. أما جحدر بن مالك اللص، صاحب جميع أبيات الاستشهاد التي ذكر المصنف جذورها في هذه الترجمة، فهو إسلاميّ عاصر الحجّاج. وقد أخلّ المصنف بالجذر (ونى)، وبيت الاستشهاد هناك من قصيدة جحدر النونية الشهيرة، التي منها الأبيات الواردة في اللسان (جوب) و(كنع). وانظر خبر جحدر هذا، وأشعاره التي جاءت في اللسان، في "أمالي القالي" - ج(١) ص(٢٧٧)، و"معجم البلدان" (حجر)- ج(٢) ص(٢٢٢)-، وفيه أنه من بني جشم بن بكر، و"الأخبار الموفقيات" - ص(١٧٠)-، وفيه أنه من ربيعة من بني عجل، و"ألف باء" للبلوي - ج(٢) ص (٥٠١)-، و"شرح شواهد المغني" - ج(١) ص(٤٠٧)، وفيه أنه من حنيفة، و"الخزانة"- ج(٤) ص(٤٨٣)-، وفيه أنه حنفيّ كذلك. وحنيفة وعجل أخوان. ومن هنا نرى أن خطأ المصنف لم يكن في إغفال ذكر جحدر اليماني، بل في تعريفه. أما صفة (اليماني) فقد لصقت بالشاعر لأنه سكن اليمن.

و: مرادس بن أذنة، اللسان (عجف): هكذا جاء اسمه في اللسان وأورده الأستاذ الباحث في مقاله. وصوابه: مرداس بن أدَيَّة، الخارجي المعروف. على أن بيت الاستشهاد المعزوّ إليه نُسب إلى عدّة من شعراء الخوارج، منهم أبو خالد القناني في اللسان (كرم)، وسعيد بن مسحوج في اللسان (كرم) و(كسا)، ولرجل من تيم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى في اللسان (كرم)- ولعلّه عيسى بن فاتك الخارجي الوارد في "الوحشيات" ص (٩٠) - إذ جاءت الأبيات له ثَمّة-.

وأخذ الأستاذ الباحث على المصنِّف - ص(١٢٠)- عدم التعريف بشعراء جاء من ضمنهم (ابن العارم الكلابي)، فتبع بذلك المصنِّف في خطئه، وصوابُه - كما أسلفنا- (أبو العارم).

وعلّق الباحث – ص(١٢١) على إهمال ابن منظور ذكر معجمي كراع المشهورين: "المنجد" و"المنضد" من ضمن مصادره في لسان العرب، مع أنه ذكر كراعاً فيه كثيراً. وأقول: لعلّ ابن منظور لم ينقل عن كراع مباشرة في كل ما جاء في لسان العرب عنه. وقد رأيت في الأمثلة التي ذكرها المعلّق – في هذه الصفحة والتي تلتها– أنها كلَّها نقلت إمّا عن الأزهريّ، أو ابن سيده، أو ابن برّيّ. وأظن ابن منظور فعل ذلك أيضاً عند نقله عن جمهرة ابن دُرَيْد. ولا يجوز أن يَعْلَقَ بوهمنا أنه إنما أغفل ذكر نقله عن كراع وابن دريد غمطاً لحقّهما، وما أراه فعل ذلك إلاّ أمانة منه ومصدقاً، وهو الذي لم يدّعِ لنفسه في تأليفه اللسان سوى فضيلة الجمع، أفتراه كان يقلل من قيمة عمله بإغفال مصادر أخر جمع عنها، إضافة إلى مصادره التي ذكرها؟

وذكر الأستاذ الباحث – ص(١٢٢) – أنه لا وجود لأدهم بن الزعراء في الجذر (قزع)، وأصاب؛ فهو في الجذر (قذع).

وأشار الأستاذ الباحث – ص(١٢٤)– إلى أن المصنِّف ذكر الجذر (مزن) تحت اسم البعيث المجاشعي، وصحح ذلك بأن البيت المذكور تحت هذا الجذر هو للبعيث بن عمرو بن مرّة اليشكري. والصواب – كما أسلفنا– أنه للنعيت بن عمرو بن مرّة.

وأكّد الأستاذ الباحث – ص(١٢٥)– أن "جوّاس بن نُعَيْم من بني تَميم"، و"جوّاس بن أمّ نهار"، و"جوّاس بن نُعَيْم الضبّيّ"، الذي ذكرهم المصنف ضمن ترجمتين منفصلتين، هم في الحقيقة شاعر واحد هو جوّاس بن نعيم أحد بني الهُجَيْم بن عَمْرو تَميم، ويعرف بابن أمّ نهار. والحقيقة أن جوّاس بن نعيم بن الحارث التميمي– وهو ابن أمّ نهار كما بيّن المصنِّف في ترجمته– غير جواس بن نعيم الضبيّ، فالأخير أحد بني حُرثان بن ثعلبة بن ذُؤَيْب بن السِّيد الضبّيّ، وقد ميّز بينهما الآمدي، وذكر الأخير في "المؤتلف"– ص(١٠٠)–، وأورد له البيتين المستشهد بهما في اللسان (وليس بيتاً واحداً كما ذكر المصنِّف).

واستدرك الأستاذ الباحث – ص(١٢٦) – الجذر (عشزر) على ما ذكره المصنف لأبي الزحف الكَلَيني، ولم يشر الى أن الجذر (سلجم) المذكور ضمن ترجمة أبي زحف الكَلْبي إنما روي في اللسان لـ(أبي الزحف) مجرّداً هكذا، ولم يوضّح المصنف لم اختار (الكلبي) ليكون قائل الشطرين. على أن "الكَلْبي" و"الكليني" محرفتان عن "الكُلَيْبي"، والراجز واحد هو أبو الزحف بن عطاء بن الخطفى، ابن عمّ جرير الشاعر، وانظر "الشعر والشعراء" ص (٥٧٨)، فهناك ترجمة له.

هذا ما علَّقْتُه على بحث الأستاذ حدّاد، الذي قادني بدوره إلى أشياء وقعتُ عليها خلال تصفّحي كتاب "معجم الشعراء في لسان العرب" بغرض مراجعة البحث، وأرجو أن تُحمَل على هذا الوجه، لا على أنها أريد بها التقصّي والاستدراك والتتبّع لما في المعجم، فهذا الأمر يحتاج الى دراسة طويلة منفصلة ليس هذا مجالها. وإليكم هذه الملاحظات:

١- أحمد بن حَنْدل السَّعْدي، الترجمة [٨]: الذي أعرفه "أحمر بن جندل"، كما صححه محقِّق "الصَّحاح"- (معد) الحاشية-، وهو أخو سَلامة بن جَنْدل السعدي. وراجع "ديوان سلامة بن جندل"- ص (٢٠٢)-، و"الشعر والشعراء" – ص(١٩٢)، و"المؤتلف" – ص(٤٢)-، و"البيان والتبيين" – ج(٣) ص(٣١٨)-، و"الحيوان"- ج(٣) ص(٧١) –، و"الخزانة" – ج(٢) ص (٨٦)-، وهو جاهليّ، وندر اسم "أحمد" في الجاهليّة.

٢- ابن أحمر [٩]: ما ذكر المصنف من جذور لا يكاد يستوعب نصف ما جاء لابن أحمر في اللسان. ومن الغرابة بمكان ألاّ ينتبه الأستاذ حداد الى ذلك في تتبُّعِه لنواقص الكتاب، وهو قد استدرك الجذر والجذرين، فكيف أهمل مائة جذر؟ وفيما يلي معظم الجذور التي ورد فيها شعر لابن أحمر، وأخلّت بها الترجمة في المعجم:

ممس- نحس- حنش- عرش- عوص- أرض- رضض (٣)- عرض (٤)- فضض (٢)- حلط (٢)- خمط- شرط- غطط- نطط- نوط- بقع- ترع- خضع- رجع- رضع- سرع- شجع- شكع- لمع- نجع- هرع (٤)- وقع- أنف- تنف- دعف- سكف- صنف- طرف- فوف- قفف- هجف- هفف (٢)- برق (٢)- خلق- رهق- طبق- طرق (٣)- طلق- عرق- عنق- فتق- هبرق- ودك- بول- جحدل- جول- خيل (٣)- دكل- رطل- رعبل- رغل- سحل- سلل (٢)- سمل- قبل- هتمل- هلل (٢)- هول- حرم- دوم- ريم- صهم- طرهم- غشم- قحم- لمم- هضم- أرن- جنن- حصن- حلن (٢)- دبن- ددن- ذنن- عرن- فتن- فنن- لسن- منجنون- هجن- أبي- بدا- بغا- بلا (٢)- بها- جدا- جذا- حبا- حيا- دعا- ذرا- ربا- رنا (٨)- روى- زها- سقي- سنا- شري- صدي- ضرا- عدا- عزا- غبا- غسا (٢)- قرا- قضي- قفا (٢)- كرا- لطا- لقي- مرا- هدي- هوا- يدي.

٣- الأخنس بن شهاب بن شريف التغلبي [٢٠]: هو ابن شَرِيق (بالقاف) كما في "شرح المفضليات" – ص(٤١٠)-، و"المؤتلف" – ص(٣٠)-.

٤- أسامة بن حَبيب الهُذَلي [٢٩]: قال المصنف: "... والأرجح أن أسامة هذا هو ابن حبيب بن الحارث الهُذلي ..."، وليس بذاك. والصواب أنه أسامة بن الحارث بن حبيب، كما في "السمط" – ص(٨١)-. وقد جاءت الترجمة [١٣ ملحق] في الصفحة (٤٥٤) من المعجم مكرّرة عن الترجمة [٦ ملحق] التي جاءت في الصفحة (٤٥٢)، فيقتضى حَذفها.

وفات المصنِّف إدراجُ "أبي سَهْم الهُذَلي" في تراجمه، وخلطه بـ"إياس بن سهم"، مع أن له في اللسان كثيرَ ذكر، وأورد- في الترجمة [٥٠٩]- "أبا سَهو الهُذَلي"، وذكر له الجذر (الا)، وهذا تحريف مصدرهُ اللسان، وصوابه في التاج (ألو) حيث يذكر البيتَ نفسَه لأبي سَهْم الهذلي. وعلى أيّ حال، فأبو سهم هذا هو أسامة بن الحارث الهذلي نفسه، ولابنه سهم بن أسامة أشعار في "شرح أشعار الهذليين".

ومن فوات المعجم لأسامة بن الحارث بن حبيب هذا:

الجذر(شجب) وفيه بيت منسوب لأسامة.

الجذر (وجا) وفيه بيت منسوب لأبي سهم. والبيت نفسه منسوب في اللسان (خطف) لأسامة.

الجذر (عطف) وفيه بيت منسوب لأسامة وآخر لأبي سهم. وهذا الأخير في "شرح أشعار الهذليين"- ص(١٢٩٨) – ضمن أشعار أسامة بن الحارث.

٥- أسماء بن خارجَة [٣٢]: قال المصنِّف: "... وأسماء شاعر إسلامي ... وهو ابن حِصْن بن بَدْر الفزاريّ – أحد بطلي حرب داحس والغبراء ..."، والصواب في هذا كلّه: "... وهو ابن [خارجة] ابن حصن بن [حُذَيْفَة] بن بَدْر. [وحُذَيْفَة هذا] أحد بطلي حرب داحس والغبراء ...".

٦- الأعرج الطائيّ (المُغَنّي) [٥٣]: صوابه: المَعْنِيّ، وهو عدي بن عَمْرو بن سويد بن زيّان بن عَمْرو بن سلسلة بن غُنْم بن ثَوْب بن مَعْن بن عَتُود بن عُنَيْن بن سَلامان بن ثُعَل بن عمرو بن الغوث الطائي، ويقال: بل هو سُوَيْد بن عديّ بن عمرو – وانظر الإصابة ج(٣) ص(١٠٤)-، وكنيته: أبو بردة، وهو – لاشكّ- صاحب الترجمة [١١٦] التي وردت في الصفحة (٨٠) من الكتاب. والبيت المدرج في اللّسان ضمن الجذر (حبر) منسوباً الى أبي بردة، وهو:

بازٍ جريءٌ على الخِزّانِ مُقْتَدِرٌ

ومن حَبابيرِ ذي ما وانَ يَرْتَزِقُـهْ

هو للأعرج الطائيّ هذا، من ضمن قصيدة طويلة له في "منتهى الطلب"- مخطوطة جامعة ييل، السفر الخامس، الورقة (١٣٤)-، وجاءت قافيته هناك: يَرْتَزِقُ، وهو الصواب.

فعلى هذا، يجب ضمّ الترجمة [١١٦] إلى ترجمة هذا الشاعر.

٧- الأشعَر الجُعْفي [٤٥]: جاء المصنِّف بترجمته بعد أشرس بن بشامة الحنظليّ، أي على اعتبار أن اسمه بالشين المعجمة، ثم قال: "ويقال له الأسعر، بالسّين". والصواب:

الأسْعر بالسين المهملة ليس غير، ومن ذكره بالشين المعجمة فقد صحّف. ولقّب بالأسعر لقوله: فلا يَدْعُني قَوْمي لِسَعْدِ بنِ مالِكٍ:

إذا أنا لَمْ أَسْعَرْ عَلَيْهِمْ وأَثْقِبِ

وانظر "المؤتلف" – ص(٥٨)-. ولهذا فمكان الترجمة الصحيح هو رقم [٣٠].

٨- الأغرّ بن عبدالله بن الحارث [٥٤]: أورده المصنف قبل "الأعزّ بن مأنوس"، وصواب موضعه- كما يقتضي الترتيب الألفبائيّ- في الرقم [٦٧]. هذا، وجاء اسمه في "المؤتلف" – ص (٤٨)-: ابن عبيدالله.

٩- امرؤ القَيْس بن عابِس الكندي [٧٤]: قال المصنّف: "... شاعر إسلامي، عاصر الكميت بن زيد فأخذ عنه هذا الأخير ... وكان من نصارى كندة ثم أسلم زمن عمر بن الخطاب، وهو معدود من الصحابة ...". أقول: هو جاهليّ أدرك الإسلام، "ووفد على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأسلم، ولم يرتدّ في أيام أبي بكر ... وكان له غَناء في الردّة ..."، كذا ذكر الآمديّ في "المؤتلف" – ص (٥)-، وأورد له شعراً في الردّة يشير إلى تمسّكه بالإسلام. وهو أقدم من الكُمَيْت ولم يلتقيا، إذ إن المصنِّف يذكر أنه توفي سنة ٢٥هـ في حين أن وفاة الكميت كانت سنة ١٢٦هـ.

١٠- ابن الأنباري [٧٩]: وضع المصنِّف بجانب اسم صاحب الترجمة علامة استفهام تدلّ على شكّه في أنّ بيت الاستشهاد الوارد في اللسان (جمر) له. وكان على المصنف ألاّ يدرج ابن الأنباريّ ضمن شعراء لسان العرب، فإن قليلاً من الجَهْد كان حريّاً أن يُوصله إلى معرفة صاحب البيت – وهو الأفْوَه الأوْديّ-.

١١- إياس بن سَهْم الهذلي [٩٤]: أشار المصنِّف إلى ورود الشاعر في لسان العرب بعدّة تسميات، هي: أبو سهم وسهم بن إياس وإياس بن سهم. والحقيقة أن أبا سهم الهذلي هو أسامة بن الحارث – كما ذكرنا سابقاً- وله ابن اسمه سهم. وإياس هذا هو ابن سهم ابن أسامة، وكلهم شعراء. وعند إعادة النظر في الجذور التي وردت ضمن هذه الترجمة، وجدنا أن أبياتاً خمسة منها جاءت لأبي سهم، وواحداً نسب لإياس بن سهم وآخر لسهم بن إياس- وصوابه إياس بن سهم، والبيت له في "شرح أشعار الهذليين" ص(٥٣٠) – لذلك وجب ضم الجذور (طيش) و(عطف) و(غبق) و(صرم) و(وجا) إلى ترجمة أسامة – وكنّا نبّهنا إلى (عطف) و(وجا) سابقاً- وإبقاء الجذرين (لعج) و(نسم) فقط في مكانهما.

١٢- بَشامة بن الغَدِير النَّهْشَلي [١١٨]: بَشامة بن الغدير ليس نهشليّاً بل مُرِّيّ، وهو بَشامة بن الغَدِير بن عَمْرو بن رَبيعة بن هلال بن سَهْم بن مُرَّة بن عَوْف، وما ورد في اللسان (دبل) سهوٌ قاده وجود شاعر آخر نهشليٍّ اسمه بَشامة بن حَزْن – الترجمة [١١٧] – له شعر في الحماسة. وكان على المصنِّف ألاّ يقَع في هذا الخطأ وأن يُنَبِّه عليه.

١٣- حاجِز الأزْديّ اللص [٢١٦]: هو حاجز بن الجَعْد الأزديّ [٢١٧] نفسُه، ذكره البكري في معجمه – ص(٦٣٨)- باسم حاجز بن الجعد اللص.

١٤- الحارث بن وَعْلة الجَرْميّ- الذهلي [٢٣٢]: عدّهما المصنف واحداً، والصواب أن أولهما هو الحارث بن وَعْلة بن الحارث الجرمي، والثاني الحارث بن وَعْلة بن المُجالد بن الزبّان بن الحارث بن مالك ابن شَيْبان بن ذُهْل بن ثَعْلبة، كما جاء في "المؤتلف" – ص(٣٠٢، ٣٠٣)-، وابن المُجالد بن اليَثْرِبيّ بن الريّان بن الحارث، كما جاء في "جمهرة أنساب العرب"- ص (٣١٧)-.

وبعد الرجوع الى الجذور المذكورة ضمن هذه الترجمة وجدت أن صاحب "اللسان" نَسَب:

الجذر (برص) إلى وَعْلَة الجَرْميّ.

الجذر (سرب) و(قرع) و(جلل) و(جذم) و(علم) إلى الحارث بن وعلة الذهلي.

الجذر (فضل) و(أدم) و(سرا) إلى الحارث بن وَعْلة دون تمييز. ثم إني وجدت أبيات الاستشهاد المذكورة ضمن هذه الجذور الثلاثة في "حماسة البحتري" – ص(٥٥)- دون عزو، وأشار المحقق إلى أنه رأى أبياتاً منها في "مجموعة المعاني" – ص(٧٨)- منسوبة إلى حكمة بن قيس الكِناني،

وتروى الأبيات أيضاً لبلعاء بن قيس الكِناني. على أن ما يهمنا من هذه الأبيات تبيان أن الشاعر كان بَكريّاً، ففيها:

فَقُلْتُ لَهُ دَعْ عَنْكَ بَكْراً وَحَرْبَها

وَلا تَرْكَبَنْ مِنْها عَلى مَرْكَبٍ وَخْمِ

فإنْ صحَت هذه الأبيات للحارث بن وَعْلة، فهو الذهليّ، وذُهْل الأكبر هو ابن ثعلبة بن عُكابة بن صَعْب بن عليّ بن بَكر بن وائل. وفي كِنانة بَكر بن عبد مناة بن كنانة، ولا بَكْر في جَرْم.

الجذر (سفه) الى الجَرْميّ فقط، ولا مبرّر لإدراج هذا الجذر ضمن الترجمة، فليس هناك ما يشير الى أن بيت الاستشهاد لَوعْلة أو لابنه.

الجذر (حضن) لا يذكر الحارث بن وَعْلة ولا أباه، ولكنّ فيه ذكراً لحُضَيْن بن المنذر بن الحارث ابن وَعْلة الذهلي، ووهم المصنِّف في إثبات هذا الجذر هنا.

١٥- أبو حبيبة الشَّيْباني [٢٣٦]: قال المصنِّف: "وجاء: أبو حُبَيَّة"- اقرأ: أبا حييّة – ولم يشر إلى وروده في موضع سوى (جعفلق)، ولم يرد هناك إلا باسم "أبي حبيبة"، فأين ورد أبو حييّة؛ ولِمَ لم تدرج شواهده هنا أو في ترجمة منفصلة؟

١٦- جُبَيْنة بن طَريف العُكْليّ [٢٣٩]: صوابه: حُبينة بالحاء المهملة. ولعله خطأ طباعة. وهو في "المؤتلف" – ص(١٣٥) – حُنَيْنَة.

١٧- أبو محمد الحذلميّ [٢٤٢]: ذكر المصنف في الترجمة [٨٣١] أبا محمد الفَقْعَسيّ عبد الله بن ربعيّ، وهما واحد، فحَذْلَم ابنٌ لِفَقْعَس.

١٨- حُرَيْث بن عَتّاب الطّائيّ [٢٥٠]: هو نفسه حُرَيْث بن عَتّاب النَّبهاني [٢٥١]، فَنَبْهان هو ابن عَمْرو بن الغَوْث بن طَيّء.

١٩- ابن الذِّئْبَة الثَّقَفي [٣٤٩]: صوابه ابن الذِّئْبَة، وانظر "المؤتلف"- ص (١٧٤) – فيكون موضعُه مكان الترجمة [٣٦٥].

٢٠- ذُهْل بن قريع [٣٥٨]: أشار المصنِّف الى أنه دَهْلَب بن قريع وأحال على الترجمة [٣٥١]. وكان عليه ألاّ يفرد ترجمة مرقّمة لذُهْل بن قُرَيع هذا.

٢١- الرَّقْبان – أو الأسْعر- الأسَدي [٣٩٢]: هو الأشْعر – بالشين المعجمة – كما ورد في "معجم الشعراء" – ص(١٩)- و"المؤتلف" – ص(٥٨، ١٩٦)-.

٢٢- سَعْد بن مالك بن ضُبَيْعة [٤٧٥]: يضاف إليه الجذر (برح).
٢٣- عامر بن جرير الطائيّ [٦١٨]: صوابه عامر بن جُوَيْن، وانظر "معجم شواهد العربيّة"- ص(٣٩٧)- لمعرفة مظانّ الشاهد المذكور في اللسان (أنس) معزوّاً إلى الشاعر.
٢٤- عامر بن عُقَيْلِ السَّعدِيّ [٦٢٢]: يضاف إليه الجذر (وجن).
٢٥- عبدالله بن ثعلبة الحَنَفيّ [٦٤١]: أدرج المصنف في ترجمته الجذرين (قبر) و(سلس). والبيتان اللذان وردا في اللسان ضمن الجذر (سلس) لعبدالله بن مسلم من بني ثَعلبة بن الدول (بن حنيفة). ومع أنَّ كِ-لا الشاعرين حَنفيّ، إلاّ أنّني أظنّهما شخصين مختلفين يجب أن يُفْرَدَ كُلٌّ منهما بترجمة منفصلة.
٢٦- عُتَيْبة بن الحارث اليَرْبُوعي [٦٨١] يجب حذف هذه الترجمة، فالأبيات الواردة ضمن الجذرين (أدب) و(غزل) هي لنائحة عُتَيْبة، وهي ميّة ابنته، كما في "معجم البلدان" (لعباء)- ج(٥) ص(١٨)- واللسان (اله). وانظر الترجمة [١٠٧١]، وصواب الاسم هناك: "مَيّة بنت عُتيبة" وليس "بنت (أمّ) عُتبة"، فالأبيات في "معجم البلدان" تشير صراحة الى أنها ابنتُه.
٢٧- عَديّ بن العُذير [٦٩٦]: ذكر له المصنف الجذر (جمم) وفيه البيت:
فإنّ قُرَيْشاً مُهْلِكٌ مَن أطاعها
تَنَافسُ دُنْيا قَد أجمّ انْصِرامُها
وهذا البيت لعليّ بن الغَدير الغَنَويّ صاحب الترجمة [٧٣٥] في الكتاب، وقد ورد ضمن قصيدة في "نقائض جرير والأخطل" – ص(٢٣)-، وفيه هناك: "قد أحمّ انصرامها". وعديّ بن العُذير – لا شك- تصحيف لعليّ بن الغَدِير، فيجب ضم هذه الترجمة إلى ترجمة هذا الأخير [٧٣٥].
٢٨- أبو العلاء المعرّيّ [٧٢٦]: ذكر المصنف أنه توفي سنة ٤٤٠هـ أو ٥٢٣هـ، وهذا يدعو إلى التعجّب، فهو لا يتكلّم عن نَكِرة، والمعروف أن وفاة أبي العلاء كانت سنة ٤٤٩هـ، والذي توفي سنة ٥٢٣هـ هو قاضي المعرّة محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله المعرّيّ، حفيد أخٍ لأبي العلاء. وانظر "الوافي بالوفيات" – ج(٣) ص(٣٣٤)-.

٢٩- عُمَر بن لجأ التَّمِيميّ [٧٤٥]: هو التَّيْميّ، من بني تَيْم بن عبد مَناة، وأظنّه أشهر من أن يُغْلَطَ في اسمه. وأضف الجذر (جلل) إلى ما ذكر له المصنِّف.

٣٠- عَمْرو بن شَأس الأسَدي [٧٦٤]: قال المصنف: "... وأسلم وهو شيخ كبير، وهو ابن أمَةٍ سوداء، كانت زوجته تعيّره بها وتشتمه ويشتمها، حتى طلّقها"، والصواب أن ابنه عراراً هو الذي كان ابن أمة سوداء، وكانت أمرأة أبيه تعيّره بها، وحاول أوس أن يصلح بينهما فلم يوفق، فطلّقها. وأضف الجذرين (بزل) و(عمم) إلى ما ذكره المصنف له.

٣١- قُراد بن حبش الصارِديّ [٨٤٢]: صوابه: قُراد بن حنش – بالنون-.

٣٢- القَطِران السّعديّ [٨٥٢]: أضف (خصل) إلى ما أورد المصنف مع اسمه من الجذور.

٣٣- القَفَار (خالد بن عامر بن خُفاف بن امرئ القيس) [٨٥٨]: هكذا أثبت المصنف اسمه، وصوابه: خالد بن عامر [أحد بني عميرة] بن خفاف.

٣٤- القُلاخ السَّعْديّ [٨٦١]: قال المصنّف: "القُلاخ بن حَزْن – وقيل جَناب – بن مِنْقَر بن عُبَيْد ... ولعلّه ابن عمّ اللَّعِين المِنْقَريّ ...".

أقول: صواب اسمه القلاخ بن حزن بن جناب بن جندل بن مِنْقَر بن عُبَيْد، وليس بابن عمٍّ للّعين المِنْقَريّ، فأخبار عمّة هذا الأخير "ظمياء" – ولها قصة مع الفرزدق – تفيد بأن اللعين من نسل قَيْس بن عاصم المِنْقَري.

٣٥- لُجَيْم بن صَعْب [٩٠٦]: أضف إلى ما أورد له المصنِّف كلاً من الجذرين (نصت) و(حذم).

٣٦- مالك بن الحارث الهُذَليّ [٩١٧]: هو مالك بن الحارث الكاهلي [٩١٨]، فبنو كاهل من هُذَيْل.

٣٧- مالك بن عوف النَّضْريّ [٩٢٧]: هو النَّصْرِيّ، بالصاد المهملة، من بني نَصْر بن مُعاوية.

٣٨- مالك بن المُتَنَخِّل الهذلي [٩٢٨]: صوابه: مالك المُتَنَخِّل، فهذا اسمه وليس اسم ابنه. لذا يضم إلى الترجمة [٩٣٨]. على أن الشطر المذكور ضمن الترجمة ليس للمُتَنَخِّل، بل لربيعة بن جحدر كما جاء في "شرح أشعار الهذليين" – ص(٦٤٣)-.

٣٩- مِرْبَع [٩٧٣]: ألحق المصنِّف باسمه علامة الاستفهام(؟) مبيّناً شكّه وعدم معرفته بالشاعر. وهو مِرْبَع بن وَعْوَعَة بن ثُمامة بن الحارث بن سَعيد بن قُرْط بن عَبْد بن أبي بَكْر بن كِلاب، ويقال إن اسمه وَعْوَعَة،

ومِرِبْـع لقبـه. وهـو راوِيَـة جريـر. وبيـت الاستشـهاد جـاء – ضـمن أبيـات عشـرة – فـي "النقـائض" – ص(١٠٩٩)–.

٤٠– مصبح بن منظور الأسديّ [١٠٠١]: ذكر المصنِّف أن لـه شعراً في اللسان ضمن الجذر (سدا)، والحقيقة أن الجذر الذي ذُكر فيه شعره هو (شدا). كما أغفل المصنف ذكر الجذر (حبر) في الترجمة، وللشاعر فيه ثلاثة أبيات.

٤١– المضرِّس بن رَبعيّ الأسَدي [١٠٠٤]: ذكر المصنف أنه ابن رِبعيّ بن لَقِيط بن فَقْعَس، ولا يجوز أن لا يكون بينه وبين فقعس سوى رجلين، والصواب أنه ابن ربعي بن لقيط [بن خالد بن نَضْلة بن الأشْتَر بن جَحوان] بن فقعس.

٤٢– معوّذ الحكماء (معاوية بن مالك) [١٠٢٥]: صوابه: "معوّد الحكماء" بالدال المهملة، ولقّب بذلك لقوله:

أعَوِّدِ مِثْلَها الحُكَماء بَعدي

إذا ما الحَقُّ في الأشْياعِ نابا

وانظر التكملة (عود) والتاج (عود).

٤٣– مقّاس العائذي [١٠٣٤]: هو نفسه مقاس بن عمرو صاحب الترجمة [١٠٣٥]، واسمه مُسْهِر بـن عمـرو أو مُسْـهِر بـن النّعمـان بـن عَمْـرو أو يَعْمـر بـن عمـرو. وانظـر "معجـم الشـعراء" – ص(٣٣١)–.

٤٤– مَقْيَس بن صبابة [١٠٣٨]: الأشهر أنه ابن ضُبابة، بالضاد المعجمة، وانظر "معجم الشعراء" – ص(٤٣٤)–.

٤٥– نَبِيه بن الحجّاج [١٠٨٥]: صوابه "نُبَيْه" على التصغير، وانظر "نسب قريش" – ص(٤٠٤)– و"الأغاني" – ج(١٧) ص (٢٠٤)–.

٤٦– النّذِير (العُريان بن خَثْعَم) [١٠٩٠]: هكذا ذكره المصنف مما يوحي أنّ اسمه العُريان بن خَثْعَم ولقبه النَّذير. والصحيح– كما في "المؤتلف" ص(١٩٢) – أن اسمه زُنَير بن عَمْرو الخثعمي، ويقال له النّذِير العُريان. فصواب ما جاء في الترجمة: النّذير العُريان الخَثْعَمِيّ.

٤٧– النّظّـار الفَقْعسـيّ الأسَدي [١٠٩٥]: هو بعينـه النظّـار بـن هاشـم الأسَدي صـاحب الترجمـة [١٠٩٦]، واسمه – كما جاء في "سمط اللآلي" ص (٨٢٦)– النظّار بن هِشام بن الحارث بن

ثَعْلَبَة الفَقْعسي، لكنه في "الاختيارين" – ص(٣٠١) – النظّار بن هاشم بن الحارث، مثلما جاء في اللسان.

٤٨– النُّعمان بن عَديّ [١٠٩٧]: هو النُّعمان بن نَضْلة العَدَويّ [١٠٩٨]. واسمه – كما في "الإصابة" ج(٣) ص(٥٦٢)– النعمان بن عدي بن نضلة العدويّ. وأبيات الاستشهاد في الترجمتين واحدة، وهي في "الإصابة" أيضاً.

٤٩– بَشامة بن حريّ النَّهْشلي [٤ مستدرك]: صوابه بَشامَة بن حَزْن النَّهْشلي. وبيت الاستشهاد جاء في "الحماسة" – "شرح التبريزي" ج(١) ص(٥٤).

٥٠– جَبَلة بن الأهيم [٢١ ملحق]: صوابه: ابن الأيهم.

٥١– حطام المُجاشعيّ [٣١ محلق]: صوابه: خِطام بالخاء المعجمة، وهو خِطام الرِّيح المُجاشعيّ صاحب الترجمة [٣٢٢]، فيكون مكانه الصحيح: [٣٦ ملحق].

٥٢– مُعَقّر بن خمار [١٠٧ ملحق]: هو ابن حِمار بالحاء المهملة.

٥٣– حجيّة بن المغرب [مستدرك ١٠]: صوابه: ابن المضرّب.

وأنهي ملاحظاتي هذه بأمر استرعى انتباهي في المعجم، هو أن مصنّفه يعدّ شطر الرجز نصف بيت، وهذا أمر اختلف فيه العلماء، وأكثرهم على أن شطر الرجز بيت قائم بذاته، وليس أدلّ على صحّة هذا الرأي من أن مقطّعات الرجز قد تأتي مفردة الأشطار ولا تعدّ ناقصة بسبب مَجيئها على هذا الشكل.

وفي الختام، لا بدّ لي من الإشادة بما بذله مصنِّف معجم شعراء لسان العرب من جَهْد استغرق فيه الوُسْع وما قصّر، ومن شكر الأستاذ الدكتور حدّاد على بحثه القيم الذي تمنّى فيه "أن تتوالى ملاحظات الدارسين ليخلص المعجم مما قد يكون به من الشوائب"، فكان من الدوافع التي حَدَتْني على كتابة هذا الجزء من "الذيول والملاحظات". ولهما مني، بعدُ، خالص التجلّة.